فتكون احداهما مجعولة والاخرى مجعولا اليها وكذا لا
يتصور تأثير الفاعل فى الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا
بل تأثيره فى الماهية باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها
متصفة بالوجود لا بمعنى جعل اتصافها موجودا متحققا فى
الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا فانه لا يجعل الثوب
ثوبا ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ
فى الخارج فان لم يجعل اتصافه به موجودا فليست
الماهيات فى انفسها مجعولة ولا وجوداتها ايضا فى
انفسها مجعولة بل الماهيات فى كونها موجودة بالذات
وهذا المعنى مما لا ينبغى ان يتنازع فيه ولا منافاة بين
نفى المجعولية عن الماهيات بالمعنى الذى ذكرناه اولا وبين
اثباتها لها لما بينا انفا من انه الحق الذى لا يتوهم بطلانه
فالقول بنفى المجعولية مطلقا وباثباتها مطلقا كلاهما
صحيح اذا حملا على ما صورناه ومن ذهب الى ان المركبات
مجعولة دون البسايط فاذا اراد بالمجعولية احد المعنيين

المذكورين

المذكورين فالفرق باطل لان المجعولية بمعنى جعل الماهية
منفية عن هما معا وبمعنى جعل الماهية موجودة ثابتة لهما
معا وان اراد ما هو الظاهر من كلامهم ان ماهية
المركب فى حد ذاتها مع قطع النظر عن وجودها محتاجة
الى ضم بعض اجزائها الى بعض وهذا الاحتياج الذاتى لا
يتصور فى البسيط فهو والمركب مشتركان فى ثبوت
المجعولية بحسب الوجود وفى نفى المجعولية بحسب الماهية
وهما متباينان بان المركب مجعول فى حد ذاته مع قطع
النظر من وجوده دون البسيط كان ايضا حقا بلا ريبة
ونقول حينئذ ان قولهم الامكان لا يعرض للبسيط لم يريدوا
لم يريدوا به امكانه بالقياس الى وجوده لظهور بطلانه
اذ الكلام فى الماهيات الممكنة دون الواجب والممتنع
وايضا لو صح ففى هذا الامكان عن البسيط بما ذكر لا ينتفى
عنه الوجوب والامتناع ايضا لانهما نسبة لا امكان بل
اراد وا به لا حاجة له فى حد ذاته كما فى المركب وحينئذ يدفع

لها حاجة الى جاعل بحقيقتها فى نفسها بضم اجزائها الى بعض وهذا الاحتياج مع

Copyright © King Saud University